

اذا كان تاركاً يترك في قوتها اذ في امره وليس يقبله ملوياً وحلق
يرجع حلتك على ان الحزم الاستهامة قوت للاستهامه من نصيبها على
انها خرجت واسمها من راجع الى ما اوتت لكونها مائة من المجه
يعني نذري حله ناقصة لا طرا او حله في هذا التركيب الا ان كان على
الصحاء الرقيق من هذا القبيل فقلت كما لم يرد ولا يجوز فقد كانتا
بالاتفاق من المصحة حتى فقدت كانه سلطان وتام هذا التركيب
شقة حتى تعدت كانه من اعلى والشعر والشعر العظم وال
زهاق الخليل في هذه الفصا على الجملة الاحسية التي لم يكن يتلوه
واحدة كخوف حتى لمحمد لله الحيد فلا يقال كان الحيد وختم الخليل
فلا يقال كان زهاق ولم يكن زهاق الصدا كسواء الاستهامة على الخليل
كان من اياك لا عامه التصرف لا يقبل كان ما احسن بل اياك
لان لا يلا شيه كونه في المتاح العين نظا لمكونه من له الصاعث في
ان يقول ان يمتد في فعله فلا يقال ان قولك لا يقال ان يمتد في
لكون بعد انما من ازيد قاربه او اذا المفاجاة من حيث فاذ الشيع
او يضمنه مع الدعاء كسواء عليك ولم يخرجها جملة طلعية اذ لو كان
طلعية ولم يكن تلك الاعمال الجليلة له الشاخص له الا ان الاعمال على
الاحبار على استناله كونها طلعية على حكمه يوثقها وان كانت صليته
كان طلق الاعمال الطلعية الخباير لم يتم الخراج طلقه من الخليل
واحد وان كان مساوية ان كونه احد الطلحين عينا جعل الاقول
وكونه في المكان وكيفية ضرورة الشعر والسهمين اذ اعطاه الخليل
لا الهباء ما يجهت منه به ليل المصحة لانها قد صفا ولا تها في الخليل
وانما في قوتها الخباير كالتصديق الخباير وتصديق احكام الشاخص
لاخباير تصديق الاعمال الخباير في الاصل الخباير الخباير ان يكون الخباير

ويصيب

ويصل الخباير في شكاك زيد قائم انه ابتلاه الخليل ولا اعطاه ولا في القس
تكون يكون ناقصة فثبت خبرها ما صياها ما كان الاستهامة
منقطعا اي قابل للقطع ان كان لا يقطع الاقطاع على المصحة
وقد يكون الاستهامة في جميع اربعة الماهية فالان السالك ويثبت
بملافة لم يرد في الاصل المراد ان يثبت خبرها ما صياها ما كان
التي ثبت في الواقع او ينقطع فيه روي على جعل ان الاستهامة في
ان يثبت بقوله فثبت خبرها لا يصلح ان يحل لفظ هذا في الاعمال
للخباير احسية كانت ان صاعده او امر الماد يثبتها ما المصحة
خالف هذا الزعم فيما بعد لافادة ان كان يكون للاستهامة في
يتم صا ولا يمتد ان حسن الترتيب يستلزم في تقديره ان صاعده
ويكون في ما خبر الشان اي يكون في كان بكلا حثية خبر الشان في
الظن الخبر اي يكون في كان القامة خبر الشان لان لا يمتد في
الاستهامة في الحال في الاصل وفيه روي على جعل خبر الشان
ويكون فامة يمتد في الخبر والمعاد من حيث تمت وتتمه لان كان
ايضا يمتد في خبره وكان القامة لا يمتد في الخبر بل المصحة في
كان تقطرون في تصرفها يكون في القامة لا في الاصل في
وتلوه يكون في الخبر وان تسمان المصحة في الاصل في الخبر
الزمان يجعلها تلوه ظاهرة وان تسمان الزمان وتسميتها تلوه على
التسمية بالربط في كونها غير مالمه وهي تلوه في الفاعل ان يمتد في
قال المصحة ويصير فتمتلكي بقوله لذي يذوق آلامه ريت في قوله
لنا كما قاله وفيه ان علم الظن ان كان من الاعمال العلية والمصحة في
فلا يقال ان كان في الاصل في المصحة او لا يقال ان كان في
يعطى الخبر يكون مستقلا اليه وليس المراد ان يكون له الصا في الخبر

King Saud University

Copyright King Saud University